

ايران والاتفاق النووي بين استراتيجية التصعيد وخيارات المواجهة

فرح صابر

كلية التربية، جامعة بغداد

ملخص البحث

خلفية الازمة

كان قرار الرئيس الامريكى دونالد ترامب بسحب الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاق النووي مع ايران امرا متوقعا ،على عكس المرحلة التي تليه.

وقد كانت التلميحات واضحة حول نية الرئيس الامريكى بالانسحاب من الاتفاق النووي ،ذلك العزم الذي انبثق عن السياسة او السياسات المعلنة. فمن ناحية السياسة. كان ترامب قد التزم خلال حملته الانتخابية عام 2016 بالغاء الاتفاق الذي اطلق عليه مختلف النعوت ، من "جنوني"، او "مضحك"، الى "أسوأ اتفاق على الاطلاق".

ولكن قرار الانسحاب يتخطى عالم السياسة. فقد اثار الاتفاق النووي جدلا واسعا حين طرحته ادارة اوباما عام 2015 وليس لمجرد ارتباطه بالرئيس السابق باراك اوباما. فقد رأى النقاد ان الاتفاق لم ينجز الا القليل لتقييد الانشطة النووية الايرانية، ناهيك عن ان مدته كانت قصيرة جدا. وقد نُظر الى الاتفاق على انه كان احادي الجانب ، حيث منح ايران تخفيفا واسع النقاط من العقوبات مقابل ضبط نشاطها في مجال واحد فقط، وان كان ذلك حيويا. مع ان الكثيرين اعتقدوا ان هناك بديلا ليس الحرب . بل الانتظار، الى ان تشتد وطأة العقوبات.

وبالتالي ،تعتبر استمالة التراجع عن الاتفاق واعادة فرض العقوبات واضحة. فالاقتصاد الايراني يتربّع بالفعل. فقد فقد التومان الايراني نسبة كبيرة من قيمته، مما اضطر السلطات الى فرض ضوابط على رأس المال ،في حين ادت التظاهرات التي انتشرت احتجاجا على الظروف الاقتصادية وغيرها من الامور الى تكدير الوضع في البلاد. هذا في الوقت الذي يبحث فيه صانعو السياسة الامريكيون عن وسائل لمواجهة تمدد طهران في الشرق الاوسط. ولاتأمل ادارة ترامب باحياء الضغوط التي كانت مفروضة على ايران قبل الاتفاق النووي فحسب، بل زادت ايضا، واجبار طهران على العودة الى طاولة المفاوضات تمشيا مع أنموذج "الضغط الاقصى" الذي طبقه البيت الابيض على كوريا الشمالية مستندا الى الضغط الدبلوماسي والاقتصادي⁽¹⁾.

لقد جمعت الادارة الامريكية السابقة ائتلافا عالميا لممارسة ضغوط مالية على الاقتصاد الايراني. لكن هذا الائتلاف لم يعد موجودا، ومع ذلك لا يمكن التقليل من شأن قدرة الولايات المتحدة على ممارسة ضغوط كبيرة على النظام المالي الايراني، وعلى اقتصاد البلاد في ظل البيئة الحالية.

وحتى بعد تطبيق "خطة العمل الشاملة المشتركة"^(*) لم تشعر طهران انها حصلت على القدر الذي كانت تتوقعه من رفع العقوبات ، كما ان الضغوط الامريكية لم تتلاش حقا. ولهذا السبب مازال الاقتصاد الايراني يعاني حاليا من ضعف ملحوظ. كما كانت لدى الشركات التجارية

والمؤسسات المالية الدولية خططا للخروج منذ التوصل الى "خطة العمل الشاملة المشتركة"، نظرا الى ان بند اعادة فرض العقوبات كان مدرجا في الاتفاق. وقد جعل هذا الامر من الاسهل على هذه الشركات والمؤسسات التصرف بسرعة والخروج من السوق الايراني بمجرد اعلان الرئيس ترامب عن قرار الانسحاب من "الخطة" في ايار/مايو⁽²⁾.

ومنذ اعلان الولايات المتحدة عن نيتها الانسحاب من الاتفاق النووي، زادت حدة التوترات بين الطرفين ، وتكثفت حرب الكلمات بينهما. ففي الخطاب الذي القاها وزير الخارجية الامريكى مايك بومبيوني في 22 تموز/يوليو جاء اتهامه اللادع للقيادة الايرانية وسط تهديدات من الرئيس الايراني حسن روحاني ، مدعومة من المرشد الاعلى علي خامنئي ، وقادة الحرس الثوري الايراني، الامر الذي

عجل بعد ذلك في تبادل سيل من التهديدات النارية المضادة من قبل الرئيس الامريكى ترامب ومستشاره جون بولتون. وقد تصاعدت هذه الحرب الكلامية بعد السادس من آب الجاري، وهو تاريخ تطبيق المجموعة الاولى من الجزاءات منذ الانسحاب الامريكى من الاتفاق النووي مع ايران. فقد أشار المرشد الاعلى خامنئي الى عدم موافقته على التفاوض مع الامريكىين قائلا "انا أحظر اي محادثات مع امريكا... فامريكا لاتلتزم بوعودها بتاتا"⁽³⁾. وقبله كان قائد الحرس الثوري الاسلامي محمد علي جعفري قد أصرّ على " ان الشعب الايراني لن يسمح ابدا لمسؤوليه بالاجتماع والتفاوض مع الشيطان الاكبر، فنحن لسنا كوريا الشمالية"⁽⁴⁾. وبعد اسابيع رد بولتون قائلا " ان ايران منذ قيام ثورتها اصبحت مصنعا للارهاب في الشرق الاوسط والعالم"⁽⁵⁾.

ولكن رغم الجو المشحون لا يبدو ان الحرب وشيكة بين طهران وواشنطن. فما تزال استراتيجية ادارة ترامب تركز على الضغوط الاقتصادية بدلا من الاجراءات العسكرية. وقد ظل ضبط النفس الامريكى على الصعيد العسكري، خلال عدة ادارات جمهورية وديمقراطية، ثابتا بقدر تعلق الامر بايران. وقد التزم ترامب الى حد كبير بهذا التقليد، حيث اكد مرارا وتكرارا على رغبته في سحب القوات الامريكىة المتواجدة فقط في مناطق قريبة من القوات الايرانية في الشرق الاوسط، اي في سوريا، حيث تبذل ايران جهودا طموحة وبعيدة المدى لاستعراض القوة في "الشرق الاوسط العربي". وخلال الاشهر التالية، قدم بومبيو تفسيرين رئيسيين لسياسة الادارة

الامريكىة تجاه ايران، وكان بومبيو قد اكد بوضوح في خطابه في 22 تموز/يوليو على ان العقوبات الاقتصادية الخانقة، وليست القوة العسكرية الامريكىة، تبقى في صلب المقارنة⁽⁶⁾.

العقوبات اداة لدعم سياسة او استراتيجية اوسع نطاقا

من المهم الاخذ بالاعتبار ان العقوبات اداة تستخدم لتنفيذ سياسة او استراتيجية اكثر شمولا. ويبقى الهدف النهائي للادارة الامريكىة المتمثل باعادة فرض العقوبات على ايران غير واضحة المعالم. فهل تسعى الى اعادة الايرانيين الى طاولة المفاوضات، ام ارغامهم على الازدعان لمطالب وزير الخارجية الامريكى مايك بومبيو الاثني عشر؟ ام هل للادارة الامريكىة هدف غير معلن، هو تسهيل انهيار النظام في ايران؟

وفي الواقع هناك اتجاهين فكريين حول تداعيات اعادة فرض العقوبات. الاول: يعتقد البعض ان ايران حاليا في وضع افضل مما كانت عليه عندما تم فرض العقوبات الامريكىة في الاصل. ففي ذلك الوقت، كانت الجمهورية الاسلامية في اوج الولاية الرئاسية، المثيرة للجدل، لاحمدي نجاد. وكانت النخب السياسية مازال تشعر بالتأثيرات المتلاحقة للاضطرابات الهائلة التي اثارها اعادة انتخابه، المشكوك فيها، قبل ذلك بعامين. وفي منتصف العام 2011 انقلبت المؤسسة السياسية برمتها ضده.

فضلا عن ذلك، وعلى خلاف ما كان عليه الوضع في عام 2011؛ لا يوجد حاليا اي حظر من قبل الاتحاد الاوربي على النفط الايراني. وفي الواقع، هناك حافز لبقاء القنوات المالية مفتوحة امام ايران. وقد اظهرت بعض الدول قدرا اكبر من التسامح تجاه التهريب وغيره من خطط التهريب من العقوبات. بعبارة اخرى لن تجد واشنطن نفس مستوى التعاون الدولي بشأن انفاذ العقوبات الذي حدث في الفترة من 2011 الى 2013 وهو احتمال ربما يدعوى القلق، لان الحكومة الايرانية اصبحت اكثر خبرة في التعامل مع تداعيات العقوبات الاقتصادية⁽⁷⁾.

وقد استفادت ايران ايضا من التغيرات في قطاع الطاقة، والوضع الجيو- سياسي في المنطقة. وهناك المزيد من عدم اليقين الذي يحيط باسواق النفط اليوم، لاسيما في ضوء انخفاض الصادرات من فنزويلا. وعلى الصعيد الاقليمي، اكتسبت ايران المزيد من النفوذ في العراق، ودعمت نظام بشار الاسد في سوريا، واقامت تواجدا اكبر على طول الحدود مع اسرائيل، كما جرّت منافسها الخليجين الى الحرب مع الحوثيين في اليمن⁽⁸⁾.

اما اتجاه التفكير الثاني حول اعادة فرض العقوبات، فتتلخص في ان هذه العقوبات تأتي في وقت تكون فيه ايران اضعف بكثير من الناحية الاقتصادية. فعملتها كانت في حالة انهيار حاد حتى قبل انسحاب الرئيس ترامب من "خطة العمل الشاملة المشتركة"، في الوقت الذي تشهد فيه

التجارة العالمية وخطابات الاعتماد بالدولار الأمريكي ارتفاعا اكثر مما كانت عليه عام 2011. وعلى الرغم من ان الشركات الروسية والصينية قد تحاول استثمار الفراغ الذي خلّفته الشركات الأوروبية التي غادرت ايران للحلول مكانها، الا ان الكثير من هذه الشركات هي الان اشبه بالكارترلات الدولية التي تتشابه مصالحها مع الاسواق العالمية، وتحديدًا مع السوق الأمريكية الضخمة، وبالتالي ستكون هذه الشركات اكثر عرضة للضغوط الأمريكية في حال قيامها بتخطي العقوبات التي تفرضها واشنطن على ايران. وبالنسبة لاسواق الطاقة، وعلى افتراض غياب انتاج فزويلا بسبب المشاكل الداخلية لهذا البلد، فان السعودية وروسيا على استعداد لزيادة صادراتهما لسد الفجوة الناجمة عن انقطاع النفط الإيراني عن الاسواق العالمية⁽⁹⁾

وعلى الصعيد الداخلي، تشهد ايران مستويات من التشاؤم العام اعمق بكثير من مما كانت عليه في عام 2011. فالإيرانيون يمرّون بازمة اقتصادية تتصاعد اثارها باستمرار، وفي الوقت نفسه يعانون من أزمة سياسية تتعلق بشرعية النظام. وفي الوقت الذي تشهد فيه البلاد ارتفاعا في معدلات البطالة وتضخم ديموغرافي بين الشباب، اظهرت الحكومة عجزها وعدم قدرتها على متابعة الاصلاحات التي من شأنها ان تسمح لها بالاستفادة من الانفتاح الذي وفرته "خطة العمل الشاملة المشتركة". وفي الوقت نفسه أساءت التعامل مع مختلف الازمات الاخيرة بشكل واضح. ولطالما دَعَم النظام نفوذه بقدرته على الحكم بكفاءة والوفاء بالوعود في توفير السلع والخدمات للشعب الإيراني، لكن سنوات من الانتكاسات جعلت الجمهورية الإسلامية في حالة انتقالية بطيئة. ورغم عدم احتمال انهيار النظام، الا ان الحكومة الحالية لن تتمكن من ادارة هذه الازمات المتواصلة بسلاسة⁽¹⁰⁾.

اولويات ادارة ترامب

بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي فان ادارة ترامب تسعى الى ترتيب اولويات رئيسة لها تتعلق بالكيفية التي يمكن ان تمضي بها الادارة الأمريكية لتحديد ردود فعل طهران، ولتعزيز المصالح الأمريكية باقصى قدر من الفاعلية في الشرق الاوسط، بحيث يتيح لها استغلال نقاط الضعف لدى ايران، خصوصا في الاقتصاد، لاجبارها على تقديم التنازلات في الملف النووي، والعودة الى طاولة المفاوضات. وتتمثل هذه الاولويات بالدرجة الرئيسية في سعي الولايات المتحدة لوضع استراتيجية شاملة بشأن ايران لاتقتصر على التعامل مع أنشطة طهران النووية حصرا، بل تسعى ايضا الى افشال المكاسب الإيرانية في جميع انحاء الشرق الاوسط،

والتصدي لانتاجها ونشرها للصوصخ. وبالطبع فان الادارة الأمريكية، في هذه الحالة، ستكون على استعداد لان تُفسر لحلفائها: ان قرارها بالانسحاب من الاتفاق النووي يندرج ضمن استراتيجية اكبر تجاه ايران والشرق الاوسط، بدلا من الحديث عن العقوبات بشكل منفصل⁽¹¹⁾.

كذلك تسعى الولايات المتحدة الى اقناع حلفاءها الأوروبيين من اجل تعزيز الاتفاق النووي، بوضع خارطة طريق مشتركة للوصول الى تفاهم جديد، يشكل خطوة اولى واساسا دبلوماسية لمفاوضات جديدة مع ايران والاطراف الاخرى، رغم الاقرار بصعوبة تحقيق هذا الهدف على الاقل في المرحلة الحالية⁽¹²⁾.

وبالتوازي مع ذلك ينخرط كبار المسؤولين الأمريكيين في جولات دبلوماسية مكثفة لتوضيح معالم المرحلة المقبلة للشركاء الدوليين دون الاقتصار على الحلفاء الأوروبيين الرئيسيين والشركات الأجنبية. والبدء في العمل الشاق للحد من الخلافات الدبلوماسية معهم. وقد لاتجد الولايات المتحدة حلفاء يتقبلون كثيرا مطلب تجديد العقوبات، ولكن الاستماع الى مخاوف الدول "الصديقة"، والتقدم اليها بطلبات محددة، وضمن ان لاتشكل التدابير المتخذة خطرا على امنها ومصالحها الاقتصادية، قد تساعد في الحد من التدايعات الدبلوماسية. وربما كانت الاعفاءات التي شملت عددا من الدول لاستيراد النفط الإيراني لفترة محدودة، رغم العقوبات التي فرضتها واشنطن على هذا القطاع، جزءا من هذه التدابير⁽¹³⁾.

ويكمن التحدي الذي تواجهه واشنطن في فرض تكاليف كافية لاعادة طهران الى طاولة المفاوضات، ولكن دون التسبب بخطوات إيرانية تكون الولايات المتحدة غير مستعدة للتعامل معها، او قد تؤدي الى نشوب صراع في المنطقة. وسوف يعتمد الكثير منها على ما اذا كانت ايران ستصرف بحذر او تتمتع بالجرأة للمبالغة في خطواتها تجاه الأزمة. نتيجة النجاح الذي حققته

مؤخرا في المنطقة، والرسائل المتباينة التي تلقتها من واشنطن. وسيكون تغيير حسابات المخاطر بإدارة التصعيد بالنسبة ل طهران وتحديد هيكلها التحفيزية، في ظل التصرف بحكمة، أساسيين لإدارة التصعيد، ونجاح السياسة على حدٍ سواء⁽¹⁴⁾.

الردود الإيرانية على حملات الضغط السابقة

بينما تسعى الولايات المتحدة الى تطبيق "اقصى درجات الضغط الاقتصادي والدبلوماسي" على إيران ، من المهم النظر الى الكيفية التي ردت فيها طهران على حملات الضغط السابقة التي استهدفت برنامجها النووي ، حتى يمكن توقع الردود حول تصرف طهران المحتمل تجاه خطوات واشنطن التالية.

يعود البرنامج النووي للجمهورية الاسلامية الى عام 1984 ، ولكن المفاوضات الهادفة الى الحدّ من أنشطة إيران النووية لم تحرز اي تقدم الا بعد اكتشاف برنامجها الخفي لتخصيب اليورانيوم في عام 2002 . وبعد مرور اكثر من عقد من الزمن شهدت خلاله المفاوضات فترات

متكررة من الانقطاع والاستئناف ، فضلا عن فرض عقوبات صارمة على نحو متزايد، وتهديدات عسكرية . وافقت إيران على "خطة العمل الشاملة المشتركة" عام 2015 وقبلت بقيود مؤقتة على أنشطتها النووية مقابل تخفيف وطأة العقوبات. وفي ضوء ردود طهران خلال هذه الفترة ، يمكن استخلاص انماط معبّرة لهذا السلوك.

ففي اعقاب غزو الولايات المتحدة للعراق عام 2003 ، افادت التقارير بان طهران اوقفت برنامج تسليحها "الواضح المعالم" لتجنب اعطاء ذريعة لمهاجمة إيران ، الا انها واصلت اعمال البحث والتطوير في مجال الاسلحة ذات المستوى المنخفض ، واحرزت تقدما مطردا في برنامجها لتخصيب اليورانيوم. وعلى الرغم من قيام إيران بتجميد عمليات التخصيب بين عامي 2003 2005 استجابة للضغوط الاجنبية، الا انها استغلت ذلك الوقت لاصلاح المشاكل التقنية في برنامج التخصيب الذي تقوم به، او وقف التعاون مع "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" ، او بناء سفن وغواصات تعمل بالطاقة النووية اذا لم يتم رفع العقوبات⁽¹⁵⁾.

وعند انضمامها الى "خطة العمل الشاملة المشتركة" في عام 2015، وافقت إيران على الالتزام بقيود مؤقتة على أنشطتها النووية ، في حين سُمح لها بمواصلة اعمال البحث والتطوير الخاصة باجهزة الطرد المركزي. كما انها اخفت سرا مخزونها من اليورانيوم ، ربما لتسهيل إعادة اطلاق البرنامج في وقت لاحق⁽¹⁶⁾.

وباختصار، غالبا ما ردت إيران على الضغوط من خلال زيادة قدرتها على التخصيب بشكل تدريجي ، وتهديدها حتى "بالعمل على احراز" تقدم اكبر لاقتناع خصومها بعدم جدوى مساعيمهم. وفي مناسبات عديدة ، وافقت على مضيض على تجميد أنشطة معينة بصورة مؤقتة طالما لم يمنع ذلك التجميد التقدم المستمر في مجالات اخرى، او يرغمها على التنازل عن "حقها في التخصيب" او يلزمها على الاقرار بالابعاد العسكرية لبرنامجها.

الأنشطة النووية والاقليمية: التقسيم الانتقائي

لم تؤد جهود طهران الرامية الى تخفيف الضغط على برنامجها النووي الى التأثير بشكل جوهري على أنشطتها الاقليمية ، لان إيران اعتادت في الماضي على فصل المسألة النووية عن سياساتها في كل من سوريا والعراق وافغانستان والخليج العربي ؛ مع استثناء واحد جدير بالذكر

وهو: التهديد في عام 2011 الذي اشير اليه سابقا ، لاغلاق مضيق هرمز اذا خضعت صناعة النفط الإيرانية للعقوبات ؛ ولذلك لم يكن للعقوبات النووية المكثفة ولا للرغبة في ابرام اتفاق نووي

اي تأثير ملموس على تدخل إيران في الحرب السورية ، او قرارها الظاهري بتجنب الضلوع في الهجمات المنفذة بالوكالة على الافراد الاميركيين في العراق بعد العام 2011 ، او على تسليحها

حركة "طالبان" (لاكثر من عشرة اعوام حتى الان) لتساعد في حربها ضد القوات الاميركية في افغانستان. اما في المناطق الاخرى ، فلم تتوقف المضايقات الإيرانية لسفن البحرية الاميركية في

الخليج، خلال المفاوضات النووية او بعدها (22 حادثا في عام 2015 ، و36 حادثا في عام 2016)⁽¹⁷⁾.

بيد ان ايران عمدت فعلا الى ضبط أنشطة الصواريخ الباليستية في ذروة المفاوضات (تشرين الثاني/نوفمبر 2014 حتى تموز/يوليو 2015)، حيث قامت باطلاق صاروخ واحد فقط متوسط المدى خلال تلك الفترة. كما خففت من هجماتها الالكترونية، ربما سعيا لايجاد بيئة تفاوضية أكثر ملائمة (على الرغم من استمرارها بأنشطة التجسس عبر الانترنت خلال فترة المباحثات). ولكن بعد اكتمال "خطة العمل الشاملة المشتركة" في تموز/يوليو 2015، حثت ايران روسيا على التدخل في سوريا، بينما قامت بشكل مؤقت بزيادة عدد قواتها هناك اعتبارا من ايلول/سبتمبر لصد هجوم من المعارضة كان يهدد النظام. كما عززت عمليات اطلاق الصواريخ الباليستية متوسطة المدى (تسع عمليات في العام الذي اعقب التوقيع على "خطة العمل الشاملة المشتركة"، ورابع في العام التالي)، واستأنفت أنشطة الاستقصاء الالكتروني الهجومية ضد الولايات المتحدة وغيرها من الاهداف، وسرعت عمليات احتجاج الامريكيين المقيمين (اثنان على الاقل في النصف الثاني من عام 2015 وخمسة في النصف الاول من عام 2016)⁽¹⁸⁾. وفي الفترة نفسها تقريبا وعلى نحو مماثل، زادت دعمها للحوثيين في اليمن.

ادارة ترامب الجديدة وتأثيرها على السلوك الإيراني

واصلت ايران الكثير من هذه الأنشطة على مدى الأشهر الأولى من عام 2017. في حين أصبحت القوات الموالية للرئيس السوري أكثر حزما، ربما يعود ذلك جزئيا، الى الرغبة في اختبار الادارة الأمريكية الجديدة برئاسة ترامب. وادى ذلك الى سلسلة من الردود العسكرية السريعة من جانب الولايات المتحدة، بما فيها هجوم بالصواريخ الجوالة الموجهة على "قاعدة الشعيرات الجوية" في سوريا بعد ان أتهم نظام الأسد باستهداف المدنيين بالاسلحة الكيميائية (نيسان/ابريل 2017)، واعتراضات جوية للوحدات المقاتلة التي تدعمها ايران (ثلاث مرات في الفترة ايار/مايو - حزيران/يونيو 2017) وطائرات الاستطلاع المسلحة بدون طيار (مرتين في حزيران/يونيو 2017) التي هددت مقاتلي المعارضة، ومستشاري التحالف الدولي المتواجدين على مقربة من بلدة التنف السورية الواقعة على الحدود، واسقاط مقاتلة سورية من طراز "سو-22" كانت قد شنت هجوما على وحدات للمعارضة والمستشارين العسكريين بالقرب من مدينة الشورة السورية (حزيران/يونيو 2017)، واطلاق نار تحذيري باتجاه دورية بحرية إيرانية كانت تناور بطريقة عدّها الامريكيون استفزازية (تموز/يوليو 2017)، وهجوم على القوات الموالية للأسد التي كانت تهدد المقاتلين الكرد السوريين والمستشارين الامريكيين بالقرب من دير الزور، مما ادى الى مقتل ما بين 200 و300 منهم وفقا لبعض التقارير، ومن بينهم عدد كبير من المرتزقة الروس (شباط/فبراير 2018)⁽¹⁹⁾.

وعلى الرغم من ان هذه الردود كانت محدودة النطاق وتم تنفيذها في الغالب كتدابير لحماية القوات، الا انها ادخلت عامل الشك في الحسابات الإيرانية. وعموما، تصرفت ايران منذ ذلك الحين بحذر أكبر تجاه الولايات المتحدة. فالمرّة الأخيرة التي احتجزت فيها القوات الإيرانية مواطنا امريكي كانت في شهر آب/اغسطس 2016، بينما دأبت خلال العقد الماضي على اعتقال امريكي واحد او اثنين كل عام او نحو ذلك، ومازال عدد منهم قابعين في السجون حتى الآن. وبالمثل لم تجر ايران اي اختبارات للصواريخ متوسطة المدى منذ تموز/يوليو 2017، ولم تضايق السفن الحربية الأمريكية في الخليج منذ شهر آب/اغسطس من ذلك العام⁽²⁰⁾.

ولكن في ذلك الوقت تقريبا، اتخذت ايران موقفا أكثر حزما من السعودية واسرائيل. ووفقا لبعض التقارير باشرت طهران باعمال بناء مصانع للصواريخ في لبنان وسوريا واليمن، كما حاولت شن هجوم الكتروني مدمر على البنية التحتية النفطية السعودية (اب/اغسطس 2017)، وزودت الحوثيين بصواريخ متوسطة المدى استخدمت لاستهداف الرياض (بدءا من تشرين الثاني/نوفمبر 2017)، وحاولت ايضا شن هجوم بطائرات بدون طيار ضد اسرائيل من سوريا (شباط/فبراير 2017)⁽²¹⁾. وقد تكون بعض هذه التحركات بمثابة امتداد منطقي لأنشطة طهران السابقة في تلك المناطق. ومع ذلك، فقد تعكس ايضا الرغبة في تصعيد الهجمات ضد ابرز حلفاء امريكا في المنطقة بالتزامن مع القرار الإيراني بوقف التصعيد (على الاقل مؤقتا) في سوريا والخليج العربي.

استنادا الى ذلك ،يمكن استخلاص عدة استنتاجات من هذه التجربة؛ فردا على الاجراءات المتخذة ضد البرنامج النووي الايراني ،تميل ايران الى اطلاق التهديدات وزيادة انشطتها النووية،والقبول بقيود مؤقتة على برنامجها متى لزم الامر ،بالاضافة الى الرد على الضغوط المتنامية بعمليات الكترونية وعسكرية . ومع ذلك فان محاولات المقاومة النووية هذه تبقى منفصلة عن الاعمال التي تقوم بها ايران في سوريا والعراق وافغانستان والخليج العربي، على الاقل في الوقت الراهن. وعلى الرغم من انتهاجها سياسة حازمة بشكل متزايد، لاتزال ايران معرضة للمخاطر والتكاليف، وتتحلى بالمرونة على المستوى التكتيكي. وسوف تتراجع عندما تُجابه برّد صارم ، لتعود وتتحرك في الوقت والمكان الاكثر ملائمة. فمئذ العام 2017 قللت من جهودها لاختبار القوات الامريكية في سوريا والخليج ،ربما بسبب عدم يقينها من نوايا ادارة ترامب. وفي الوقت نفسه زادت انشطتها ضد اسرائيل والسعودية ، ربما لفرض تكاليف على حلفاء واشنطن عندما يتعذر عليها معاينة الولايات المتحدة مباشرة.

الاعتبارات المحلية

ساهم ميزان القوى داخل ايران ايضا في صياغة خيارات النظام بشأن هذه القضايا. ففي عام 2015،ربما حاول المرشد الاعلى علي خامنئي تحقيق التوازن بين قبول "خطة العمل الشاملة المشتركة": التي كانت بمثابة "رشوة" للمحافظين البراغماتيين امثال الرئيس حسن روحاني؛ من خلال منح قائد "فيلق القدس" التابع للحرس الثوري الاسلامي قاسم سليماني وغيره من المتشددين حرية اكبر لمواصلة العمل بما يفضّلونه في سوريا واماكن اخرى. وربما يكون قد فعل الامر نفسه عام 2017، حين بدا انه يضبط نشاط الحرس الثوري ضد القوات الامريكية في سوريا،بينما اعطى حرية اكبر لسليمانى ضد اسرائيل والمملكة العربية السعودية. وبالفعل يبدو ان المسؤولين في الحرس الثوري اقل تهربا من المخاطر مقارنة بالقيادة المدنية في طهران، ولذلك اذا اكتسبوا صلاحية اكبر في صنع القرار، فمن المرجح ان تتصرف ايران بصورة اكثر هجومية. وقد تتفاهم النزعة العرضية لدى سلطات طهران بالتجاوز والمبالغة من خلال الاعتقاد بان الزخم بجانب ايران وحلفائها ،وذلك بعد نجاحهم في حث اسرائيل على الانسحاب من جنوب لبنان(عام 2000)، مما ساهم في فك الاتياع الامريكي من العراق (عام 2011)،وانقاذ نظام الاسد من "المؤامرة" الامريكية - الصهيونية - السعودية. حسب الرواية الايرانية. وربما منح ذلك طهران الثقة الكافية لارسال طائرة استطلاع هجومية بدون طيار الى داخل المجال الجوي الاسرائيلي في شباط/فبراير الماضي، وضرب مقاتلي المعارضة والمستشارين الامريكيين المتواجدين قرب دير الزور خلال الشهر نفسه. وفي المرحلة المقبلة، من شأن طريقة التفكير هذه ان تدفع طهران الى الرد على الضغوط النووية غير المسبوقة من خلال تكثيف مقاومتها في المجالين النووي والاقليمي ،ويشمل ذلك سوريا والعراق وافغانستان والخليج العربي. وربط هذه الانشطة بطرق لم تعدها في السابق⁽²²⁾.

هل نجحت استراتيجيات التصدي لترامب؟

على الرغم من ان المرشد الاعلى يتخذ جميع القرارات النهائية المتعلقة بسياسة ايران الخارجية، الا ان هناك عملية تشريعية وتنفيذية معقدة ،تتسم بالتعددية بشكل غير متوقع،وتترشد الكثير من تلك القرارات قبل اتخاذها.فعندما تولى ترامب منصبه في العام الماضي ركز اعترامه على الانسحاب من الاتفاق النووي، وزيادة الضغط على ايران، يمكن الافتراض ان عددا كبيرا من اللجان والمجالس كان منهمكا بتقديم المشورة الى المرشد الاعلى حول افضل استجابة استراتيجية لايران . ومن خلال النظر الى سلوك طهران منذ ذلك الحين ،يمكن تمييز الدعائم الرئيسية لهذه الاستراتيجية وبيان مدى نجاحها او فشلها.

فالهدف الاول الذي ركزت عليه ايران هو محاولة دق اسفين بين واشنطن واوروبا. ففي عام 2017 توقع مدير "منظمة الطاقة الذرية الايرانية" علي اكبر صالحى، في قراءة غير دقيقة للواقع، انه "اذا انسحب الامريكيون من الاتفاق النووي، فمن

المحتمل جدا الا تحذو اوربا حذوهم، وان امريكا ستبقى وحدها" وبناءً على ماتعلمته طهران من مفاوضاتها السابقة مع الغرب، واصلت مباحثاتها مع اوربا، على امل ان تكون امكانية الحفاظ على الاتفاق النووي حافزا لها لمقاومة العقوبات الامريكية بضراوة⁽²³⁾.

غير ان اوربا لم تحقق اي نتيجة حتى الان، ويبدو انها تفتقر الى القدرة، وربما الى الرغبة في مقاومة خطط واشنطن لاعادة فرض العقوبات. فممنذ بضع سنوات، افاد روحاني بقوله الشهير ان "التفاعل مع اوربا وليس مع الولايات المتحدة يشبه رجل فقير لا يستطيع شراء سيارة من نوع مرسيدس، لذا اختار بدلا منها سيارة من نوع بيكان"، التي هي سيارة ايرانية الصنع تُعد شعبية ورخيصة، وبالتالي، يجب ان لا يُعَد امرارمافاجنا، اذا مانظر الايرانيون الى تلميحات اوربا الاخيرة بارسال تعويضات جزئية عن الخسائر المتعلقة بالعقوبات على انها "قليلة جدا ومتأخرة للغاية"⁽²⁴⁾. وحتى عندما فكر عدد من دول اوربا، ولاسيما المانيا وفرنسا وبريطانيا، بالالتفاف على العقوبات الامريكية على ايران وبادرت الى انشاء آلية مالية تضمن لها مواصلة التجارة مع طهران في بعض القطاعات الاقتصادية والمالية، رغم المعارضة الامريكية الشديدة، اعلنت ايران ان الخطوات الاوروبية في هذا المجال غير كافية. وفيما بعد اعرب الرئيس روحاني عن عدم الرضا

الايراني عن الخطوة الاوروبية، ووصفها ب"المهينة" لانهاتتضمن شروطا وصفها بالمجحفة وغير المقبولة⁽²⁵⁾.

كما حاولت ايران التنسيق مع روسيا والصين. فبعد وقت قصير من قيادة مفاوضات ايران مع اوربا بين عامي 2003 و2005، اعرب روحاني عن اسفه لعدم استثمار موارد كافية لتأمين الدعم الدبلوماسي من روسيا والصين، معترفا ان العبء على طهران "كان من الممكن ان يكون اقل" مما هو، بمساعدتهما. ومنذ مطلع العام 2018، سعى المسؤولون الايرانيون لمعالجة الامر من خلال توسيع العلاقات مع بكين وموسكو من اجل "تحييد الضغط الامريكي وتقليص اثره" على حد تعبير رئيس لجنة السياسة الخارجية في مجلس الشورى الايراني في ذلك الوقت علاء الدين بروجردي. ومع ذلك لم يكن دعمهما مفيدا كما كان يأمل، ويعزى ذلك جزئيا الى ان لدى كلا الراعيين المفترضين مصالح سياسية واقتصادية اوسع واكثر اهمية⁽²⁶⁾.

وحتى اذا ثبت بمرور الوقت ان روسيا والصين هما اكثر تجاوبا، فمن الممكن ان يؤدي اعتماد ايران المتزايد عليهما الى فتح الباب امام سيل من الاضرار الايديولوجية والسياسية

بالنسبة الى النظام. وانطلاقا من التفكير في هذا التراجع المحتمل لشرعية الجمهورية الاسلامية واستقلالها، زعمت مؤخرا صحيفة "كهان" القريبة من المرشد الاعلى: ان الشعار الثوري "للاشرقية، ولاغربية" اصبح باطلا لان مفهوم الشرق قد تغير بشكل كبير. وعندما حاولت الصحيفة تفسير هذا التناقض، افادت ان روسيا هي حليف ايران ضد الولايات المتحدة، لذلك فان التماس مساعدتها امر مقبول⁽²⁷⁾.

وقد سعت طهران لردع الضغوط الامريكية بطرق عدة، فقد حاولت التلاعب في وضع برنامجها النووي من خلال ادخال تطورات جديدة في هذا المجال، الا انه في رأي المراقبين، ان ايران لم تحقق النتائج المرجوة من ذلك. كما ان تهديداتها المبكرة بتوسيع قدراتها على تخصيب اليورانيوم الى عشرة اضعاف لم تحظ باي اهتمام كبير من المجتمع الدولي. اذ اصبحت في الاساس امرا عاديا. واما محاولة الرئيس روحاني الاخيرة لردع واشنطن، من خلال التهديد ببدء "ام الحروب" واغلاق مضيق هرمز⁽²⁸⁾، فقد دفع الرئيس ترامب الى الرد بالمزيد من التهديدات من جانبه⁽²⁹⁾.

ويشكل استقرار النظام وترسيخه عن طريق رص الصفوف، من بين تدابير اخرى، تسعى طهران لتحقيقه. فبسبب المناوشات العلنية مع الحرس الثوري الايراني، كان العام الاول لرئاسة روحاني يغذي الانتقاسامات داخل القيادة الايرانية. الا ان هذا التوجه تغير فيما بعد، وذلك منذ ان تبني روحاني موقفا عدائيا تجاه واشنطن، ودافع عن تصرفات ايران في العراق وسوريا ولبنان، حتى انه وافق على استبدال عدد من اعضاء حكومته بناء على طلب خامني. وعلى الرغم من ان البعض قد يدعي ان هذا التكتيك سيساعد في توحيد الشعب الايراني ومنع واشنطن من تبني استراتيجية "فرق تسد"، الا انه يواجه عائقا كبيرا: فهو "يسيء" الى صورة روحاني المعتدلة، التي اكسبته بعض التأييد في اوربا. فعلى سبيل المثال،

كانت تهديداته بعرقلة تدفق النفط من المنطقة ، التي اطلقها اثناء جولته في العواصم الاوروبية في شهر تموز الماضي، مبعث قلق لبعض مضيّفيه⁽³⁰⁾ .

الى جانب ذلك تسعى طهران الى تعزيز المرونة الاقتصادية .فخلال خطابه الاخيرة، اكد المرشد مرارا وتكرارا اتباع "اقتصاد المقاومة" وزيادة الاكتفاء الذاتي للبلاد . وفي خطابه في شهر رمضان اشار الى ضرورة قيام ايران بانشاء "مقرات رئيسة داخل مراكزها الاقتصادية" من اجل مواجهة "غرفة الحرب في وزارة الخزانة" التابعة للعدو. ومع ذلك، فان خطط طهران الكبرى لمحاربة العقوبات من خلال التدابير الاقتصادية المضادة ؛ كمحاولة مكافحة الفساد، وتحسين ادارة السيولة ، واحتياطات النقد الاجنبي؛ اخذة في التراجع. ومع انخفاض سعر التومان الى مستوى قياسي ، واعلان المزيد من الشركات وقف التعامل مع ايران ، قد لا يكون نهج طهران القائم على "التوحد وراء الراية" كافيا لمنع تحوّل الاحتجاجات العامة الجارية الى اضطرابات جماهيرية⁽³¹⁾ .

خيارات ايران لمواجهة العقوبات

سوف يُحدّد رد فعل الجمهورية الاسلامية ، جزئيا ، من خلال شدة حملة الضغط الامريكية، والطريقة التي تتفاعل بها واشنطن مع الاختبارات الايرانية، والدرجة التي تعتقد طهران ان الولايات المتحدة ستدعم سياستها القائمة على اقصى قدر من الضغط بالقوة العسكرية. واذا استطاعت ايران تدير امرها رغم العقوبات ، فقد تواصل الالتزام بقيود "خطة العمل الشاملة المشتركة" وفصل محاولاتها المتواضعة المتعلقة بالمقاومة النووية عن انشطتها غير النووية والاقليمية. واذا كان اثر العقوبات الامريكية كبيرا ، فقد لاتنسحب ايران من "خطة العمل الشاملة المشتركة" لتفادي تجدد العقوبات الدولية عليها، على ان تقاوم في الوقت نفسه في مجالاتٍ اخرى. وفي اسوأ الحالات ، قد ترد ايران على كافة الجهات دفعة واحدة، رغم ان هنا السيناريو يبدو مستبعدا في الوقت الحالي، وبالتالى، امام طهران مجموعة واسعة من خيارات التعامل التي يمكن موازنتها وفقا للظروف.

اولى هذه الخيارات، اللجوء الى سياسة حافة الهاوية النووية . اذ اشارت ايران الى ان انسحاب الولايات المتحدة من "خطة العمل المشتركة" قد يدفعها الى زيادة جمع مكونات اجزة الطرد المركزي واستئناف انتاج مخزون سادس فلوريد اليورانيوم لغرض التخصيب، وهي

انشطة لاتنتهك "خطة العمل الشاملة المشتركة" ، ولكنها تثير المخاوف من احتمال اقدام طهران على ذلك في نهاية المطاف. وبامكان ايران ايضا تسريع وتيرة العمل على الصواريخ الباليستية التي يتخطى مداها الـ 2000 كيلومترا التي هي الحدود الحالية التي وضعتها ايران لنفسها. وقد

اعلنت هذا الحد في عام 2011 كبادرة تجاه اوروبا ، ولكنها قامت منذ ذلك الحين باختبار نظام اطول مدئ، هو خرمشهر، وهددت بتجاوز هذا المدى في حالة تهديد اوروبا لايران⁽³²⁾ .

كذلك فانه اذا تم تطبيق العقوبات الامريكية بشكل صارم وتسببت بفرض تكاليف باهظة ، فقد تختار طهران في النهاية اشكالا اكثر خطورة من سياسة حافة الهاوية النووية. على سبيل المثال ، يمكن ان تتجاوز السقف الذي حددته "خطة العمل الشاملة المشتركة" من خلال تخصيب مخزونها من اليورانيوم بما يتخطى المستوى المسموح به حاليا (اي 3.67 في المائة من اليورانيوم 235) او من خلال تخزين اكثر من 300 كيلوغرام من اليورانيوم المنخفض التخصيب، كما يمكنها تعليق تنفيذ "البروتوكول الاضافي" او وقف التعاون مع "الوكالة الدولية

للطاقة الذرية". وقد يؤدي الانسحاب البطيء والتدرجي من قيود "خطة العمل الشاملة المشتركة" الى تعقيد جهود واشنطن للضغط على ايران ، لاسيما اذا اعلنت طهران انها ستحترم هذه القيود مجددا فور انضمام الولايات المتحدة من جديد الى الاتفاق ؛ على الرغم من ان الدول الاوروبية الرئيسة، الشريكة لـ "خطة العمل الشاملة المشتركة" اشارت الى ان اي انتهاكات من جانب طهران لبنود الخطة من شأنها دفع عملية اعادة فرض العقوبات على ايران مرة اخرى⁽³³⁾ .

واذا ما عجزت مقاربة تدريجية عن التخفيف من وطأة العقوبات، فقد تسعى ايران الى بناء قدرات تتجاوز العتبة النووية من خلال تخزين كميات كبيرة من المواد الانشطارية على وجه السرعة (مايسمى بانموذج اليابان) من اجل زيادة الضغوط على الولايات

المتحدة، او قد تكشف جوانب مخفية من برنامجها النووي من اجل صنع عدد صغير من الاسلحة، ربما لاستئناف المفاوضات من موقع قوة ، والتوصل الى رفع العقوبات مقابل الموافقة على تجميد ترسانتها النووية الناشئة (مايسى بانموذج كوريا الشمالية). ومع ذلك ، فان أيا من المسارين قد يؤدي الى تحفيز القيام بعمل عسكري من قبل اسرائيل القلقة ، او من قبل الولايات المتحدة ؛ وان بدا هذا اقل احتمالا بالنسبة للاخيرة⁽³⁴⁾ . ولم يشر الرئيس ترامب حتى الان ، الى ما اذا كان مستعدا لاستخدام القوة ضد برنامج ايران النووي؛ وقد يتوقف ذلك على ما اذا كانت الدبلوماسية قد احتوت خطر الحرب مع كوريا الشمالية ، وهو امر يبدو قائما ، على الاقل ، حتى الوقت الراهن ، لاسيما بعد لقاء الرئيسين الامريكى والكورى الشمالي .

وقد تكون احدى الخيارات الاخرى امام طهران هو ما اصطلح عليه الايرانيون بشعار "المقاومة النووية الاقليمية". فمنذ اوائل ثمانينيات القرن الماضي، اعلنت ايران انها اذا لم تستطع تصدير النفط ، فلن تتمكن اي من الدول المجاورة من تصديره ايضا. وبالتالي، فان العقوبات الامريكية التي تحد بشكل كبير من عائدات النفط الايرانية قد تدفع طهران الى عرقلة انتاج النفط وتصديره على الجانب العربى من الخليج عن طريق الهجمات الالكترونية او اعمال التخريب ، او التحرك العسكرى. وفي نهاية المطاف، قد تستهدف مثل هذه الخطوات مضيق هرمز الذي يُعتبر ممر معظم الصادرات والواردات الايرانية ، رغم انه لهذا السبب من غير المحتمل ان تتخذ ايران خطوات تهدد قدرتها على استخدام المضيق⁽³⁵⁾ .

وعلاوة على ذلك ، اذا تسببت الضغوط الامريكية المتزايدة بزعة استقرار الجمهورية الاسلامية، قد تقرر طهران العودة الى اساليبها القديمة بغية ابعاد الضغوط عن البرنامج النووي الايراني ، وتقويض المصالح الامريكية في سوريا والعراق وافغانستان ، وذلك بتوجيه الجماعات المؤيدة لها نحو استئناف الهجمات على العناصر الامريكية في هذه الدول، او زيادة وتيرتها. وعلى نحو بديل بامكان ايران معاقبة الولايات المتحدة من خلال زيادة انشطتها ضد اسرائيل والمملكة العربية السعودية سواء من خلال القيام بعمليات مباشرة، او عن طريق مؤيديها. وفي ظل عودة القوات الموالية للاسد الى جنوب سوريا في اعقاب الهجوم الاخير الذي قامت به قواته هناك ، فقد تحاول طهران في النهاية زعزعة استقرار الاردن الحليف القوي للولايات المتحدة والغرب⁽³⁶⁾ وردا على التهديد المتزايد الذي تشكله ايران والمجموعات التابعة لها خلال الحرب السورية، نفذت اسرائيل اكثر من 100 غارة داخل الاراضي السورية منذ اوائل عام 2013، مستهدفة بذلك مستودعات الاسلحة ، وقوافل نقل الاسلحة الى "حزب الله". ومنذ اواخر عام 2017 ، ضربت اسرائيل المنشآت العسكرية الايرانية في سوريا بشكل متكرر ايضا، لمنع ايران من تحويل تلك البلاد الى نقطة انطلاق للاعمال العسكرية ضد اسرائيل. واذا تمت اساءة التعامل مع الوضع، يمكن لهذه الصراعات المستمرة ان تعقد الازمة النووية الايرانية الناشئة، مما يؤدي الى اندلاع حرب قد لا يبدو ان احدا يريد بها ، على الاقل في الوقت الحالي⁽³⁷⁾ .

ايران الى اين ؟ استشراف المستقبل

من المرجح ان تؤدي التهديدات المتبادلة بين المسؤولين في طهران وواشنطن ، الى جانب العقوبات الشديدة التي تتدرج في توقيتاتها، الى دفع صناعات القرار الايرانيين الى اعادة النظر في معضلتهم الاساسية: هل يجب عليهم تصعيد الوضع ، والرد بقسوة لردع الضغوط الامريكية؟ او كبح انفسهم لمنع ظهور تحالف غربي موحد ضد ايران، وهو نهج قد ينتج عنه تعويضات اقتصادية محدودة من اوربا؟ وفي هذا الاطار ، يُظهر التاريخ ان الجمهورية الاسلامية لاتتمتع بنهج منتظم في هذا المجال، ففي حين انها دائما تتجنب المخاطرة ، الا انها تتخذ احيانا تدابير قد تبدو فيها المخاطرة، مثل التخطيط لعمليات في الخارج ، او اطلاق صواريخ باتجاه الحدود الشمالية لاسرائيل.

وفي الحالات التي اختارت فيها طهران مسارا هجوميا او حتى عدائيا، فانها سرعان ماتراجعت عنها ، مفضلة عدم تعريض استقرار النظام للخطر. وحاليا، يبدو ان القادة الايرانيون يدركون تماما ان اي تصعيد عسكري يمكن ان يستفز ادارة ترامب ويجعلها ترد بالمثل، لذا فمن غير المرجح ان يتخذوا اجراءات مباشرة وعاجلة ردا على الضغط الامريكى . ومع ذلك ، فقد ينظرون في استخدام المجموعات الموالية لهم في المنطقة، ضد القوات الامريكية، وهي نوع من اجراءات "الخطوة الرمادية"⁽³⁸⁾ كما يصفها الخبراء ، يبدو ان الايرانيين عُرفوا بها من سنوات سابقة.

وقبل التسليم ببساطة ان ايران لن تُقدم على التفاوض حول تعديل الاتفاق النووي يمكن الاشارة الى جملة امور؛ فبالرغم من لوائح الحظر الجديدة التي تبناها الاتحاد الاوربي تقوم المصارف والشركات الاوربية بالانسحاب من ايران ،وعندما تواجه خيار ممارسة الاعمال التجارية مع الولايات المتحدة وايران ،ليس هناك خياراً آخر، وبالفعل انسحبت الشركات الكبرى في قطاعات الطاقة ،والسيارات، والشحن .

كذلك فان الاقتصاد الايراني يواجه صعوبات جمّة، حتى قبل اعادة فرض الجولة الاولى من العقوبات في 6 آب/اغسطس .فالعملة الايرانية خسرت نصف قيمتها منذ شهر نيسان/ابريل ،وتنسحب هذه الخسارة على الارصدة في البنوك، والشعب الايراني مستاء بطبيعة الحال، ويعبّر عن عدم رضاه منذ كانون الاول /ديسمبر 2017، اي قبل فترة طويلة من انسحاب ترامب من الاتفاق النووي، في تظاهرات واسعة النطاق ضد عمليات النظام الخارجية ،حتى وان لم تكن مباشرة احياناً، بل عبر اذرعها العسكرية ،وسوء الادارة، والفساد المنتشر في مرافق الدولة

ومؤسساتها. وتزايدت الاضطرابات مع قيام البائعين في بازار طهران بالتوقف عن العمل في الخامس والعشرين من حزيران /يونيو الماضي، كما اضرب سائقو الشاحنات عن العمل في جميع

انحاء البلاد خلال الشهر التالي. وفيما بعد تم استدعاء شرطة مكافحة الشغب ردا على الاضرابات التي وقعت في مشهد واصفهان ورشت والاهواز وخرج، علما بان جميع هذه المدن، باستثناء الاهواز، هي مدن محافظة. وعادة ماتكون داعمة للنظام في ايران ، ولكنها لم تعد كذلك. وحمل المتظاهرون لافتات غاضبة نددت برموز النظام ، وطالبت بان تصرف الاموال لتلبية احتياجاتهم بدلا من انفاقها لانقاذ نظام الرئيس السوري بشار الاسد ، او لدعم حزب الله او التشكيلات العسكرية الموالية لها في دول الجوار والمنطقة. ولا بد ان هذا الامر يسبب قلقا لنظام يعتمد استقراره على الخوف ، ونوع من الشرعية الشعبية الظاهرية.

كذلك عندما يشعر النظام بالضغط حقا ، يأتي رده التاريخي بتغيير سلوكه. والشواهد على ذلك عديدة. فعندما غزت الولايات المتحدة العراق عام 2003 ، وحيث خشيت ايران ان تكون هي الهدف القادم ، طرحت طهران عروضاً مكثفة للحد من برنامجها النووي ، ودعمها لحزب الله. ثم بعد ان كان الجانب الايراني قد صرح انه لن يتفاوض مطلقاً بشأن برنامجها النووي ، طالما انه يخضع للعقوبات، لكن مع قيام ادارة اوباما بمضاعفة العقوبات ، قام الايرانيون بالتفاوض.

وهكذا، واستشرافاً للمستقبل ، مالذي يمكن ان يدفع ايران الى التخلّص من اساليبها السابقة. وتبني نهجاً مغايراً؟ من المرجح ان يكون العامل المهيمن في مثل هذا القرار هو تصور طهران لوضعها الاقتصادي ، ولا سيما تأثير المشاكل الاقتصادية على استقرار النظام . فاذا كان آيات الله يرون ان تهديد الاضطرابات الداخلية امر خطير، فقد يحاولون صرف انتباه الشعب ، عن المشاكل ، وتوجيهه نحو "العدو الخارجي". ومن شأن هذا النهج ان يخدم هدفين: اولاً، حشد دعم الجمهور حول "راية" الجمهورية الاسلامية، مع الاظهار بان النظام يستطيع تحمل تكاليف التصعيد. وثانياً، العمل على التفريق بين واشنطن والمجتمع الدولي، الذي قد يخشى التأثير الاقتصادي للارزمة في الخليج العربي.

ولكن برغم كل ذلك ، فان الدلائل تشير ، انه مع تعثر الاقتصاد ، وازدياد الضغوط في ايران، ستبحث طهران عن مخرج. وستكون مستعدة للحوار في الوقت المناسب.

ومع ذلك، فمن المرجح ان تبحث ايران عن وسيلة للحوار، ليس بشكل مباشر، لان ذلك قد يبدو نوعاً من الاستسلام ، بل عن طريق وسطاء، كما في مفاوضاتها السابقة.

ووفقاً لاحد الخبراء الاستراتيجيين ، حريّ بكل من يكون متأكداً من ان الايرانيين لن يتفاوضوا على اي تعديلات على الاتفاق النووي ، "الأ يكون على يقين من ذلك" ⁽³⁹⁾ . فالضغوط الداخلية،

والاستعداد الدولي للاضطلاع بدور الوساطة، قد يشكلان منفذاً للايرانيين . والتاريخ يوحي بانهم سيوافقون على ذلك .

- (1) Michael Singh, Here' s Trump should Do Post – Nuke Deal," Foreign Policy", May 17, 2018,P.122.
- (*) " خطة العمل الشاملة المشتركة" هو الاسم الرسمي للاتفاق النووي الايراني كما هو مثبت في الوثائق الرسمية، لكن غلبت الاشارة اليه بالصيغة الاخيرة"الاتفاق النووي" سواء في الصحافة
- (2) Daniel L. Glaser, Suzanne Maloney, and Kathrin Bauer, Re implementing Iran Sanctions: Where How, and How much? "The Washington Institute", July 20, 2018, P.16.
- (3) صحيفة "كهان" (بالفارسية)، طهران، 20 تموز 2018 .
- (4) صحيفة "كهان" ، 1 حزيران 2018.
- (5) "New York Times" , 25 August, 2018.
- (6) Omer Carme, Iran is at strategic cross roads Again, "Washington Institute" July 25, 2018,P. 14
- (7) Glaser and Suzanne Maloney, Op., Cite. P. 16
- (8) Ibid,P.17.
- (9) Ibid,P.18
- (10) Ibid,P.19
- (11) Michael Singh, Op., Cite .P.122
- (12) Ibid.P.123.
- (13) Ibid, P.123.
- (14) Michael Eisenstaedt, Iran After the JCPOA withdrawal(part 2): Shaping Tehran' s Response, July 17, 2018,P.56
- (15) Michael Eisenstaedt, Iran After the JCPOA withdrawal(part 1): Lessons from Past Pressure Campaign, July 16, 2018 ,P.24.
- (16) Ibid, P.24.
- (17) Ibid,P.25.
- (18) Ibid,P.25.
- (19)Ibid,P.26.
- (20)Ibid,P.26.
- (21)) Michael Eisenstaedt, Op., Cite, (part 2) ,P.26.
- (22) Omer Carmi, Op., Cite ,P.14.
- (23) Ibid,P.15.
- (24) Ibid,P.16
- (25) اوربا تحاول انقاذ الاتفاق النووي مع ايران، على الموقع:
www/bbcarabic.com
- (26)Omer Carmi , Op.Cit,P,16.
- (27) "صحيفة كهان" ، 14 آب 2018 .
- (28) حول التهديدات الايرانية باغلاق مضيق هرمز راجع مقالة "Fikra forum",July20,201,PP.4-5.
- Simon Henderson, Could Oil price sky rocket t0 200\$ a Barrel... or more? "The Hill", July 24, 2018,PP.11-14.

(29) Omer Carmi, Op., Cite,P,17

(30) Ibid,P.17.

(31)Ibid,P.17.

(32) Michael Eisenstaedt, Op., Cite,(part2),P.26.

(33)Ibid,P.27.

(34) Ibid,P.27.

(35) Ibid,P.28.

(36) Ibid,P.28.

(37) "هآرتس" ، 25 تموز 2018.

(38) Omer Carmi, Op, Cite,P. 18.

(39) Dennis Ross roses , Iran is Throwing tantrum but wants a Deal , "Fore ighn Affairs" , August 15t, 2018,P.14.